حريق مجلس الشورى أعاد إلى الأذهان الذكريات الحزينة

إدارة الأزمات ومواجهة الكوارث.. الفريضة الغائبة عن المصريين

■ شيرين جمال حاتم

■ كشفت العديد من الكوارث التى شهدتها مصر خلال السنوات الاخيرة واخرها حريق مجلس الشورى عن غياب شديد لمعطيات إدارة الأزمات سواء على المستوى الاجتماعى أو الاقتصادى أو الصحى رغم وجود أكثر من جهة حكومية معنية بالأمر.

ورغم وجود مجلس قومى للدفاع المدنى يتبع رئاسة الوزراء واللجنة القومية لمكافحة الكوارث التابعة للمركز القومى للبحوث وإدارة الازمات التابعة لمركز المعلومات بمجلس الوزراء إلا ان دورهم لا يزال محدودا ويكاد يكون مع وقف التنفيذ وكذلك الحال فى مركز إدارة الأزمات بجامعة عين شمس الذى لا يتعدى دوره إعداد بعض الابحاث لعرضها فى مؤتمرات سنوية وتنظيم بعض الدورات التدريبية.. «الرأى» تعرض معنى إدارة الازمات ومتى نحتاج إلى ذلك من الجهات المعنية بمتابعة الإزمات والكوارث التى تحدث فى مصر مروراً بزلزال ١٩٩٢ حتى غرق العبارات وحريق مجلس الشورى كما تشمل ايضا أزمات أخرى مثل انفلونزا الطيور وغلاء الاسعار المفاجئ.

د. شوقى السيد ـ رئيس لجنة الشئون التشريعية بمجلس الشعب ـ قال: تامين المبانى وتوجيه الاهتمام الاكبر للمبانى التاريخية والدستورية ضرورة لازمة ولابد ان نتعظ من الاحداث السابقة خاصة ما حدث لمجلس الشورى وان نترك الاهمال جانباً ونحرص على سلامة المبانى وما تحويه من اهمية تاريخية واثرية.. ويفضل الدكتور شوقى تحميل جهات معينة مسئولية إدارة الازمات بطريقة دورية عن طريق الصيانة وفرض جهات للتفتيش وحفظ الأمن والدفاع المدنى، ويقول: علينا ان نحاسب انفسنا ونخرج من عباءة الاهمال وقد كانت هناك خطة لإدارة ازمة أو كارثة حريق مجلس الشورى لما كانت عملية الاطفاء استغرقت كل هذه الساعات، فخطة إدارة الازمات كانت كفيلة بمواجهة حدث مثل هذا ان كانت مدربة على ذلك وجاهزة لما هو اقسى من تلك الحادثة.

وقال الأكاديمى الراحل د. محمد الحملاوى ـ مدير مركز بحوث الأزمات السابق ـ فى كتابه «التخطيط لمواجهة الأزمات عن عشر كوارث هزت مصر فى الألفية الثانية»: زلزال اكتوبر عام ١٩٩٢ الذى استغرق خمسين ثانية جعل المبانى الحديثة تنهار على رووس ساكنيها وكارثة العبارة سالم اكسبريس عام١٩٩١ التى غرقت وهى تحوى ٣٦٦ شخصا وكارثة حريق مبنى التليفزيون المصرى عام ١٩٨٩الذى اثبت ان الاهمال وعدم مراعاة التدابير الامنية والاشتراطات الوقائية هو السبب الرئيسى الذى جعل الحريق استمر ٦ ساعات وكارثة درنكة عام ١٩٩٤ حيث شهدت محافظة اسيوط سيولا مدمرة راح ضحيتها ٧٥٨ شخصا بسبب طوفان من السيول وعلى سطحها السنة من اللهب الناتجة عن بترول مشتعل تسرب من خزانات وقود وكارثة المقطم عام ١٩٩٣ عندما سقطت كتل حجرية من الجبل على الفقراء لتدفنهم مع مواشيهم.. ويرى الحملاوى ان كارثة العبارة اظهرت افتقاد اجهزة الدولة لوجود خطة طوارئ لمواجهة مثل هذه الكوارث والافتقار إلى التخطيط لهذا النوع من الاحداث.

أما فى كارثة الزلزال اعقبت الحكومة بدراستها اقتراحاً بتشكيل هيئة قومية للإغاثة تتولى خطة قومية لمواجهة الكوارث مع توفير جميع الامكانات المادية والبشرية لها بديلاً عن اللجنة العليا المشكلة حينها لمتابعة آثار الزلزال وبعد مرور عام على هذا التصريح شهدت مصر كارثة انهيار كتل صخرية من جبل المقطم والعام الذى يليه كارثة السيول.

ويرى ان الحكومة اكتفت فقط بالاتفاق على صيغة لمواجهة مثل هذه الكوارث بدعوى ان مصر ليست من الدول المعرضة للكوارث الطبيعية.

ويعرض د. أحمد ماهر ـ استاذ إدارة بجامعة الإسكندرية سابقاً ـ فى كتابه «إدارة الأزمات»: ان الأزمات تبدأ امثلتها من الاضرابات وتدخل البوليس والأمن المركزى لقمع اعتصام عمال مصنع حديد مثلاً وحتى حرائق آبار البترول أو غرق سفينة وغرق اكثر من ربعمائة شخص أو اكثر أو تعرض لهجوم إرهابى أو حتى تلوث مياه الشرب أو تسمم أطفال حتى تسرب نظائر مشعة أو انفجار مفاعل نووى، خصوصاً ان هناك منظمات مستهدفة للأزمات مثل المدارس والجامعات وشركات البترول والمطارات والبنوك والفنادق والإذاعة والتليفزيون وشركات الادوية وشركات البترول والنقل والوزارات والمجالس.

ويرجع ماهر اسباب عدم مواجهة الازمات بشكل صحيح إلى عدة أسباب احدها الاخطاء البشرية التى ترجع الى انعدام التدريب أو الاهمال أو قلة الخبرة فى نوعها.

ويؤكد ان التعلم هو الاستفادة من التجارب السابقة.. فالأزمة هى وسيلة للتعلم وان الوقوع فى الخطا هو أفضل وسيلة لتصحيح السلوك ويؤدى إلى التدريب المستمر للأفراد وفرق العمل ومراجعة الازمات المشابهة.

ويؤكد د. محمد عبدالباقى ـ رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية واستاذ مساعد بجامعة عين شمس ـ ان ادارة الازمات والعمل على مواجهتها والحد من مخاطرها يتطلب وجود جهة مركزية على مستوى الدولة يناط بها السيناريوهات المختلفة لمواجهة الكوارث الطبيعية التى تحدث، وهذه الجهة يجب ان تكون بها قاعدة بيانات وبها امكانيات الدولة وتحديد موقع الكارثة الجغرافى وتكون على الحاسب الآلى التى تكون على برامج «S I أ» وهى نظم معلومات جغرافية وكذلك تسجل فى بنك المعلومات وتحديد الامكانيات البشرية للمكافحة والانقاذ بالاضافة إلى وجود تبويب للنوعيات المختلفة من الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والسيول والزلازل وانزلاقات التربة وكذلك الكوارث من صنع الإنسان مثل العمليات الارهابية والحرائق، ويشدد عبدالباقى على أساليب اتصال وتواصل بين اجهزة الدولة الحكومية المختلفة وكذلك الاجهزة الشعبية ومن هنا يمكن وضع سيناريوهات لحل الكوارث والازمات.

ويقول: لابد من اختبار التعامل مع تلك المشاكل من خلال تجارب إنذار كاذب لاحد الكوارث ويبدا تحرك اجهزة الدولة لقياس سرعة رد الفعل وقياس أداء العاملين والاجهزة والمعدات ومن هنا يمكن الاطمئنان إلى وجود قاعدة او هيئة قادرة على التعامل مع الكوارث فرغم وجود عمليات انقاذ والمكافحة فى مصر سواء من خلال القوات المسلحة واجهزة الانقاذ والدفاع المدنى إلا انه لا يوجد تضافر جهود وتعاون وثيق ومشترك لجميع الامكانيات وحين تحدث كوارث لا يوجد تنسيق إلا إذا تدخل رئيس الوزراء كما انه لا توجد تجارب سابقة على اختبارات عملية ولا تحدث سيناريوهات إنذار حتى يمكن اختبار مدى يقظة وسرعة الانقاذ لتلك الاجهزة كما اننا نفتقر إلى موضوعية البحث العلمى الموجه لإدارة الازمات للحد من آثار الكوارث خاصة دور وزارة التعليم ووزارة التموين ووزارة الصحة ووزارة الإعلام لمعالجة ما بعد الكارثة والحد من آثارها السلبية وأجهزة الدولة يجب ان تكون محددة امكانياتها لتفعيل المشاركة فى جهود نستفيد منها واهمية صور الاقمار الصناعية لانها سريعة فى وضع اماكن الكوارث والتوجه باقصى سرعة لتوزيع القوات والكوادر ودون وجود صور يومية واضحة فلن يكون هناك إنقاذ سريع للكارثة؛ ويطالب عبدالباقى باهمية تعامل الدولة حالياً لتقييم اداء عمليات الانقاذ وتعيين جهة محايدة وتوقيتها فى حال وقوع الكارثة ويكون افرادها من أساتذة الجامعات وجهات البحث العلمى مثلاً لمراقبة اداء الدولة لتقييم حالة وجود الازمات لدراسة الجوانب المختلفة ويشير إلى نقطة مهمة جداً فى حريق الشورى ويتساءل: اين انظمة الكشف عن الحريق؟ واين اجهزة الانذار؟ او اين اجهزة الاطفاء بادواتها الرغوية الخامدة للحريق فى الحال؟ ولماذا لم تفعل؟ فالوقاية خير من العلاج واهم فى رايى.

وتقول د. منى الشريف ـ مديرة وحدة بحوث الازمات بجامعة عين شمس ـ: للأسف ينقصنا نشر ثقافة وعى التعليم والتدريب على التعامل مع إدارة الازمات فرغم وجود وحدة بحوث الأزمات إلا ان نشر ثقافة لجوء افراد الجهات الحكومية بكل وزارة تكاد تكون معدومة فلابد من كل وزارة تخصيص افراد معينين للدراسة لدينا بالمركز للحصول على دبلومة إدارة الازمات لمدة عامين لتعلم كيفية تقييم المخاطر وتعلم اساليب وقائية خاصة بها تهم كل جهة وتختلف عن الاخرى.

وتؤكد د. منى عدم وجود اى سلطة للمركز فى مواجهة الازمات الاقتصادية والاجتماعية او فى اى كوارث بيئية فما دورهم إلا التعليم والتدريب.

وتشير إلى انه مازال ينقصنا وضع نظام متكامل فى وضع الانذار المبكر واتخاذ اجراءات وقائية والاستعداد لمواجهتها ووضع خطة طوارئ واساليب لحفظ الوثائق المهمة.

لكن من الاسباب التى ساعدت على سرعة اشتعال الحريق الرياح والاخشاب المكون منها المبنى والحرارة الشديدة وهذا لا يمنع من وجود تنسيق وسرعة إنقاذ ووجود امكانيات لكن ما تم التعامل معه اكبر من الامكانيات.

د. شوقى السيد

د. محمد عبدالباقى

د. ماهر: لابد من التعلم من الأخطاء لأن الوقوع فى الخطأ أفضل وسيلة لتصحيح السلوك

د. شوقى السيد: غياب خطة لمواجهة الأزمات والكوارث تسبب فى كارثة مجلس الشورى